

## المواكبة الاقتصادية

### وكالة "فيتش" (Fitch) العالمية: تخفيض تصنيف الجدارة الائتمانية للاقتصاد "الإسرائيلي"

#### الموضوع

أعلنت وكالة التصنيف الائتماني "فيتش" (Fitch) "يوم الاثنين في 12 آب الجاري عن تخفيض التصنيف الائتماني للكيان الصهيوني من A+ إلى A مع نظرة سلبية لمستقبل الاقتصاد الإسرائيلي. وكان التصنيف الأخير لاقتصاد الكيان قد حصل في 17 تشرين الأول من العام السابق، عندما جرى تخفيض تصنيف هذا الاقتصاد من A+ مستقر إلى A+ سلبي. وبذلك تكون "فيتش" وكالة التصنيف الثالثة التي تعمد إلى تخفيض التصنيف الائتماني لهذا الكيان، بعد كل من وكالة "موديز" (Moody's) التي قامت في شباط الماضي بتخفيض تصنيف الكيان من A1 إلى A2، مع نظرة سلبية لمستقبل الجدارة الائتمانية لهذا الكيان. وكذلك وكالة "ستاندرد أند بور" (S&P) التي عمدت في نيسان الماضي إلى تخفيض التصنيف الائتماني للكيان أيضاً من A+ مستقر إلى A+ مع نظرة سلبية لمستقبل الجدارة الائتمانية لهذا الكيان. والنظرة السلبية (negative outlook) تعني عملياً وجود إمكانية لإعادة تخفيض التصنيف الائتماني في المدى القريب. ومع أن التصنيف الائتماني للاقتصاد الإسرائيلي يبقى مرتفعاً نسبياً بالمقارنة مع أقرانه، فإن التراجع المستمر والمتدرج في هذا التصنيف مع النظرة السلبية المستقبلية يعطي المستثمرين والدائنين في حال استمراره صورة متشائمة، ليس فقط عن المستقبل الاقتصادي والمالي لهذا الكيان، بل حتى عن مدى قدرته على الإيفاء بالتزاماته المالية في المدى القريب. مما يحتم حدوث ضرر بالغ باحتمالات النمو الاقتصادي في المستقبل المنظور، وبالتالي حصول تدفق عكسي للموارد المالية والعمالة الماهرة.

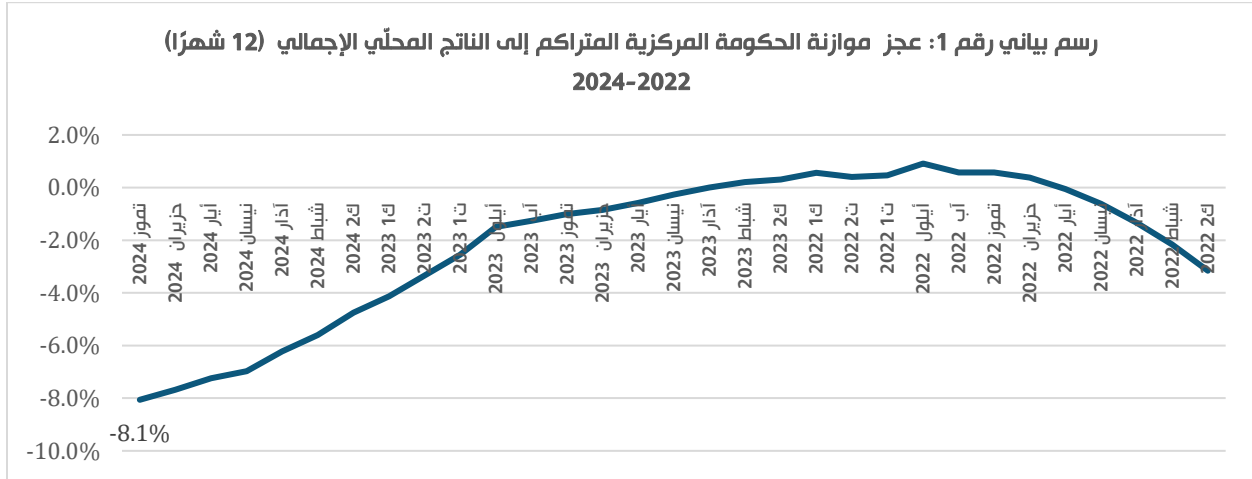
#### الأسباب الدافعة لخفض التصنيف الائتماني

تفيد وكالة "فيتش" أنها توصلت إلى تقييمها الأخير حول الاقتصاد الإسرائيلي وجدارته الائتمانية بالاستناد إلى العديد من العوامل الرئيسية. وهي على الشكل الآتي:

**أولاً – استمرارية الحرب على غزة:** إذ لا تستبعد الوكالة المذكورة إمكانية استمرار هذه الحرب حتى العام 2025، مع ما يترتب على ذلك من مخاطر توسع دائرة الصراع على أكثر من جبهة. مما سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالاقتصاد الإسرائيلي سواء لناحية توقع حدوث زيادة كبيرة جداً في الإنفاق العسكري، أو تدمير البنى التحتية والأبنية، وتعميق الأضرار اللاحقة بالاستثمارات والنشاط الاقتصادي عموماً، خصوصاً في قطاعات مثل السياحة والبناء والزراعة وغيرها من النشاطات الاقتصادية القائمة في المناطق الحدودية للكيان. وكل ذلك يعني تدهوراً أكبر في معايير الاستقرار المالي من جهة، ومؤشرات الحوكمة بما في ذلك الاستقرار السياسي والأمني من جهة أخرى.

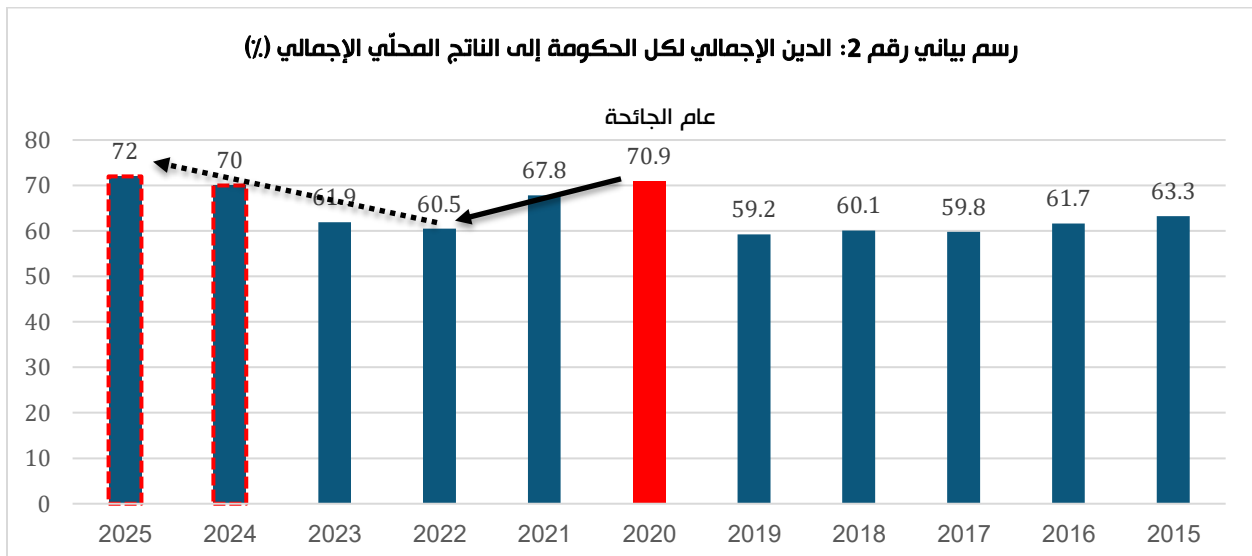
**ثانياً- التوترات الإقليمية:** ولا سيما ارتفاع منسوب التوتر بين الكيان الصهيوني وإيران وحلفائها، خصوصاً بعد اغتيال كل من رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في طهران والقائد العسكري في حزب الله السيد فؤاد شكر في بيروت.

**ثالثاً- عجوزات الموازنة المتزايدة:** توفّع ارتفاع عجز موازنة الحكومة المركزية السنوي من 4,1٪ من الناتج سنة 2023 إلى 7,8٪ سنة 2024. ولا يخفى أن سبب هذه العجوزات المرشحة للتصاعد أكثر هو الزيادة الكبيرة في الإنفاق الحكومي الذي فرضته العملية العسكرية المستمرة وتعويضات المتضررين من الحرب، وتكاليف إعادة إسكان وإيواء النازحين، خصوصاً من المناطق الشمالية. (يظهر الرسم البياني رقم 1 عجوزات الحكومة المركزية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي على مدى 12 شهراً).



المصدر: وزارة المالية لدى كيان العدو

**رابعاً- ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي:** حيث تتوقع الوكالة أن يؤدي توسع الحكومة في تغطية الإنفاق المتزايد عبر الاستدانة الداخلية إلى ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 70٪ إلى 72٪ خلال السنتين 2024 و2025 على التوالي، مع ما يعنيه ذلك من ضغوط إضافية على الموازنة الحكومية وعلى الاقتصاد عموماً. ولا تستبعد الوكالة أن تبقى هذه النسبة تصاعدياً حتى إلى ما بعد سنة 2025، أولاً بسبب توقعاتها في استمرارية زيادة الإنفاق العسكري لترميم قدرة الردع المتصدعة لدى الكيان الصهيوني، وثانياً لحالة عدم اليقين التي باتت تحيط بالصورة المستقبلية للاقتصاد الكلي لهذا الكيان.



المصدر: المصرف المركزي لدى الكيان ووكالة فيتش (العام 2024 و2025 تقديرات)

**خامساً- تحديات الإصلاحات المالية:** وتتضمن زيادة معدل الضريبة على القيمة المضافة بواقع نقطة مئوية واحدة، من أجل زيادة الحصيلة الضريبية. إضافة بطبيعة الحال إلى إجراءات أخرى لاقتطاع ما أمكن من النفقات العامة. وكلها إجراءات دونها التشطبي السياسي والنزاعات الداخلية حول مسائل أخرى مثل الخدمة العسكرية الإلزامية.

**سادساً- التشردم والصراعات السياسية:** وهذا ما ترجم بانفراط عقد حكومة الطوارئ في حزيران الماضي، والتي ضمت حينها إلى التحالف الحاكم بزعامة حزب الليكود والأحزاب الدينية واليمينية المتطرفة، المعارضة ممثلة بحزب الوحدة الوطنية. ليبقى بعدها التحالف الرئيسي في السلطة بانتظار الانتخابات القادمة في تشرين الأول 2026، ما لم تحدث تطورات أو ضغوطات تدفع باتجاه إجراء انتخابات مبكرة.

**سابعاً- الاحتياطي الخارجي من العملات الأجنبية:** وهذا الاحتياطي ما زال يصف من عوامل قوة الكيان الصهيوني، والذي يحول دون انحدار تصنيفه الائتماني بشدة وسرعة. حيث يحتفظ البنك المركزي لهذا الكيان باحتياطي من العملات الأجنبية يقدر بحوالي 213,4 مليار دولار حتى تموز 2024. أي ما يشكّل حوالي 45% من حجم الناتج المحلي حتى نهاية الفصل الأول من العام الجاري. ومما لا شك فيه أن أحد أهم عوامل ارتفاع هذا الاحتياطي هو الفائض المستدام في الميزان الجاري بنسبة 4,3% للسنة الحالية.

**جدول رقم 1: درجات التصنيف الائتماني بحسب وكالات التصنيف العالمية**

وصف درجة التصنيف	S & P	Moody's	Fitch	تاريخ التصنيف
ممتاز (Premium)	AAA	Aaa	AAA	
متوسط مرتفع (High Medium Grade)	AA+	Aa1	AA+	
	AA	Aa2	AA	
	AA-	Aa3	AA-	
متوسط أعلى (Upper Medium Grade)	A+	A1	A+	19 نيسان 2024
	A	A2	A	12 شباط - 12 آب 2024
	A-	A3	A-	
متوسط أدنى (Lower Medium Grade)	BBB+	Baa1	BBB+	
	BBB	Baa2	BBB	
	BBB-	Baa3	BBB-	

**ملاحظة:** الظل الأحمر يشير إلى درجة التصنيف الحالية لاقتصاد الكيان الإسرائيلي مع نظرة مستقبلية سلبية لدى الوكالات الثلاث.

المصدر : تم إعداده استناداً إلى وكالات التصنيف